

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 14 مارس 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5662)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - علاقات إماراتية-مصرية راسخة

الإمارات اليوم

03 - الريادة واستشراف المستقبل

تقارير وتحليلات

04 - هل بدأ «الحوثيون» فعلياً بمشروع الحل الأمني في اليمن؟

05 - اقتصاد «داعش».. كيف يمول التنظيم أنشطته؟

- موقف الرئيس الأمريكي القادم من اتفاق نووي مع إيران.. جدل حول

06 حدود السلطات

07 - ثلاثة تساؤلات أساسية بشأن الاتفاق النووي النهائي مع إيران

شؤون اقتصادية

08 - مصر تخطط لبناء عاصمة إدارية جديدة

من إصدارات المركز

09 - أستراليا والعالم العربي



علاقات إماراتية-مصرية راسخة

في أول ما استهل به صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال تمثيله دولة الإمارات العربية المتحدة في كلمته في مؤتمر «دعم وتنمية الاقتصاد المصري.. مصر المستقبل»، المنعقد حالياً في مدينة شرم الشيخ المصرية، تحيات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وتمنياته الطيبة لجمهورية مصر العربية قيادة وحكومة وشعباً في استمرار النماء والتقدم والازدهار.

إن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة ظل ولا يزال مبدئياً وثابتاً واستراتيجياً نحو مصر التي وصفها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في كلمته القيّمة أمس بقوله: «مصر هي كنانة الرحمن.. وموطن السلام.. وقلب العروبة.. فيها خير أجناد الأرض وبها ومعها يصنع التاريخ.. يعلمنا التاريخ بأن مصر عندما تكون قوية فإنها قادرة على بث الحياة في الأمة وتجديد نهضتها».

بل إن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في زيارته لمصر يوم الأربعاء الماضي، قد أكد للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مباشرة، أن مصر تمثل صمام أمان للمنطقة، وأن علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ثابتة أمام التحديات، وأن نمو العلاقات بين البلدين ووصولها إلى مستويات رفيعة، يهدف بالأساس إلى تحقيق المصالح المشتركة سواء للبلدين أو للمنطقة بوجه عام، مبيّناً سموه أن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- تحرص كل الحرص على دعم جسور التعاون الأخوي، وتعزيز العلاقات الثنائية مع جمهورية مصر العربية في المجالات كافة، ودفعها إلى تحقيق المزيد من التقدم والنماء، ودعمها سياسياً واقتصادياً وتنموياً، ومساندة شعبها لتحقيق تطلعاته في الاستقرار والتنمية والبناء، قائلاً سموه: إن دعم مصر في هذه المرحلة التاريخية هو دعم لمصر الدولة والتاريخ والحضارة والمستقبل. ومن هذه الثقة بدور مصر الحضاري والإقليمي والعالمي، فقد سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة، كما عهدتها الأشقاء العرب والأصدقاء والخيرين في العالم والإنسانية جمعاء، إلى الوقوف مع مصر وشعبها الذي يتطلع إلى التخلص من عبء التركة الثقيلة من الأزمات المتعددة إلى مشروع تنمية مستدامة وإدارة وطنية نزيهة وشفافة للنهوض والتقدم بهدف تخليص الشعب من ربقة الأزمات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية المتمثلة في الفقر والحرمان والبطالة وتعطل الإنتاج وما إلى ذلك، كان ذلك لمجرد مصالح شخصية وحزبية فقط لحفنة لا يروق لها أن تكون مصر قوية عزيزة متقدمة لها دور وطني وإقليمي ودولي وإنساني.

إن إعلان مجمل مساعدات دولة الإمارات العربية المتحدة التي وجه بها صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- بتقديمها إلى جمهورية مصر العربية حتى هذا المؤتمر قد بلغت نحو 51 مليار درهم في عامين، فضلاً عن حزمة دعم إماراتية جديدة لمصر بقيمة إجمالية 14.7 مليار درهم، يخصص منها نحو 7.4 مليار درهم كوديعة في المصرف المركزي، ويستثمر نحو 7.4 مليار درهم، في تنفيذ عدد من المشروعات في قطاعات البنية التحتية والنقل والإسكان والطاقة وفي مجالات حيوية تشمل التعليم والتدريب والمواصلات والرعاية الصحية والأمن الغذائي، ومشروعات أخرى ستعلن في المستقبل.

لقد اختزل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم -رعاه الله- العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بأن «مصر هي وطن ثانٍ لنا.. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة وطن ثانٍ للمصريين.. لنا ما لهم وعلينا ما عليهم»، وأن ما نضعه في مصر اليوم.. هو استثمار لاستقرار المنطقة.. سنراه في الغد القريب -بإذن الله- نعم مع مصر في رغيف الخبز والمصير.

الريادة واستشراف المستقبل

عبر مسيرة بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي، قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة، شوطاً مميزاً في الارتقاء بالأداء الحكومي، في ظل الدعم القوي من القيادة الرشيدة، وعندما أطلقت الجيل الرابع من منظومة التميز الحكومي، فإنها حرصت على تطبيق مجموعة من المعايير؛ لضمان تحقيق هدفها المتعلق بإسعاد المواطن وتحقيق الحياة الكريمة والرفاه والرخاء لجميع القاطنين على أرضها. ويمكن إيجاز هذه المعايير في محورين أساسين، هما: الريادة، واستشراف المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، والخاص بالريادة، فقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى احتلال مراتب الصدارة في الأداء التنموي، وحققت نقلة نوعية في العديد من المؤشرات؛ فوفق مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2014 / 2015، قفزت الإمارات سبعة مراكز في الترتيب العالمي خلال عام واحد فقط، ونجحت في تحقيق تحسن كبير في الأداء في معظم المؤشرات الفرعية للتنافسية. وفي «مؤشر الابتكار العالمي» لعام 2014، الصادر من جامعة «كورنيل» الأمريكية و«المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية» التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسة «إنسياد»، حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وفي المرتبة السادسة والثلاثين عالمياً. فيما تشير دراسة مسحية مشتركة، أعدها «معهد جالوب» الأمريكي بالتعاون مع مؤسسة «هيلثوايز»، إلى تمتع نسبة كبيرة من سكان الإمارات بمستوى من الرفاهية يزيد على ضعفي ما ينعم به سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتكشف الدراسة عن تفوق مستوى المعيشة للفرد في الإمارات على المتوسط العالمي، في مختلف المؤشرات الفرعية للرفاهية، وهذا المستوى المرتفع من الرفاهية بحسب الدراسة، لم يتحقق إلا بفضل حرص القيادة الرشيدة على تأمين أعلى وأرقى مستوى من الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء.

أما عن المحور الثاني، المتعلق باستشراف المستقبل، فقد وضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في أولوياتها، إعداد المجتمع لمواكبة المستجدات والمتغيرات العالمية في مختلف المجالات؛ من أجل ضمان استدامة التميز، وهو نهج عام تتبناه الدولة، ينبع من قناعة القيادة الرشيدة ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، الذي دأب يقول: «نحن نعمل بشكل دائم ومستمر على تطوير دولتنا، وتوفير الحياة الكريمة لأبناء هذا الوطن ولأجيال المستقبل». ولكون القيادة الرشيدة على وعي بأن تطوير الكفاءات المواطنة، من ضرورات وشروط استدامة التنمية في المجتمعات المتقدمة، وهو طريق لمواكبة التغيرات الطارئة في المجتمعات المعاصرة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، اختطت منهجية الاستثمار في العنصر البشري كأساس لضمان تحقيق التطور والتميز في المؤسسات الحكومية واستمراريته، عبر تحسين أداء الكوادر الوظيفية المواطنة، من خلال رفع مؤهلات الموظف وقدراته الإبداعية والابتكارية.

وقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال أعمال القمة الحكومية الثالثة التي عُقدت مؤخراً، أن «دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، لديها استراتيجية شاملة، محورها تنمية الموارد البشرية التي نراهن عليها؛ لمواجهة التحديات وضمان مستقبل زاهر للأجيال القادمة، وأن الإمارات تفكر وتخطط لخمسين سنة مقبلة، ولمصلحة الأجيال عبر بناء اقتصاد متنوع ومتين ومستدام، لا يعتمد على الموارد التقليدية، ويفتح آفاقاً واعدة تسهم في تعزيز مقومات الدولة وقدراتها».

هل بدأ «الحوثيون» فعلياً بمشروع الحل الأمني في اليمن؟

في الوقت الذي رحب فيه وزراء الخارجية العرب بإعلان المملكة العربية السعودية استضافة مؤتمر تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشارك فيه الأطراف السياسية اليمنية الراغبة في المحافظة على أمن اليمن واستقراره، يرفض «الحوثيون»، ومعهم الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، هذه الدعوة، باتجاه تصعيد الموقف.



الرئيس عبد ربه منصور هادي والقبائل المؤيدة لشرعيته الدستورية الراضية لانقلاب «الحوثيين»، ولاسيما القبائل في المحافظات الجنوبية، وهو أمر يعزز من صحة التقارير التي كشفت عن تنسيق وتفاهم سرّي، جرى بين الحوثيين والشق الانفصالي في الحراك الجنوبي، على إحياء دولة جنوب اليمن التي كانت قائمة قبل وحدة سنة 1990، مقابل تمرير الانقلاب الحوثي على السلطة في صنعاء، حيث تقف وراء هذا التحرك إيران من خلال وجود رموز عدة من الحراك الجنوبي في لبنان، ولها علاقات جيدة واتصالات مستمرة مع حزب الله، ذي العلاقة الوطيدة مع إيران و«الحوثيين».

وقد أفصح الرئيس هادي بشكل واضح عن موقفه إزاء هذا المخطط الذي ينفذه صالح بالتنسيق مع الحوثيين عندما هاجم، الثلاثاء الماضي، الرئيس صالح بالاسم رداً على تهديدات أطلقها الأخير في خطاب له أمام وفد من أبناء تعز ضد من وصفهم بالانفصاليين، قال هادي: إن صالح لم يعد قوياً كما كان أثناء حرب صيف 1994، في إشارة إلى الحرب التي خاضها ضد الجنوبيين وانتصر فيها. ما يعزز هذا السيناريو، أن ثمة بيانات من أطراف عدة، بدأت تبدي مخاوفها وتحذر من مغبة الانزلاق إلى حرب أهلية بين الحوثيين ومعهم أنصار صالح بدعم إيراني، من جانب، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ومعه قبائل الجنوب ومأرب وأتباعه من الجيش وقوى الأمن الداخلي من جانب آخر.

فالحوثيون، بحسب بيانات رسمية لهم، ما زالوا يهاجمون السعودية ودول الخليج باعتبارها داعمة لمخرجات الحوار الوطني وللشرعية الدستورية المتمثلة في الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وحكومته، ويرفضون في الوقت نفسه نقل العاصمة إلى عدن ويعدون الرئيس منصور فاقداً للشرعية، فيما يسعى الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، وحزب «المؤتمر الشعبي» التابع له إلى تعزيز علاقتهما بـ «الحوثيين» وتكثيف اتصالاتهما معهم على أمل الاتفاق على تقاسم السلطة، حيث بحسب تقارير مسربة، فقد وصل، السبت الماضي، وفد رفيع المستوى من حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس السابق علي صالح إلى مدينة صعدة (معقل جماعة «الحوثيين») للقاء زعيم «الحوثيين» عبدالملك الحوثي، والتباحث معه حول تطورات المشهد السياسي في اليمن، مكون من خمس شخصيات قيادية بارزة في الحزب، وهم: محافظ مدينة حجة اللواء علي القيسي، وعضو مجلس النواب زيد أبو علي، ورئيس فرع حزب المؤتمر في محافظة عمران عبدالله بدر الدين، وقياديان آخرا من علي عبدالله صالح.

بالنسبة إلى «الحوثيين»، وفقاً لمحللين، فإن مشهد الأوضاع السياسية والأمنية المتأزم، والرفض الإقليمي والدولي لانقلابهم على الدستور، يضاف إليهما الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها اليمنيون بوجه عام، ستعزز من فرص تحالفهم مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بحكم ما يمتلكه من حرس قديم نافذ في أجهزة الجيش والقواعد العسكرية وقوى الأمن الداخلي، فضلاً عما يمتلكه من أموال تسهم في تخفيف الأزمة الاقتصادية المحيطة بهم.

ومن هنا، فإن الخيار الأكثر ترجيحاً الذي سيلجأ إليه كل من «الحوثيين» والرئيس صالح والحرس القديم، بحسب مراقبين، هو تصعيد الموقف ميدانياً من خلال تحشيد قوى الطرفين باتجاه اجتياح عدن والمواجهة المباشرة مع

اقتصاد «داعش».. كيف يمول التنظيم أنشطته؟

في العاشر من شهر يونيو الماضي اتسعت سيطرة تنظيم «داعش» لتشمل مساحات واسعة في شمال العراق وغربه وشرقه، وأضيفت هذه المساحات إلى مساحات أخرى كبيرة كانت واقعة تحت سيطرة التنظيم في سوريا، ليصل إجمالي المساحات الواقعة تحت سيطرته في الدولتين، إلى ما يزيد على مساحة سوريا، البالغة نحو 186.5 ألف كيلومتر مربع، وأقل قليلاً من مساحة العراق، البالغة 437 ألف كيلومتر مربع.



هناك سؤالان مهمان يتعلقان بالجانب الاقتصادي والمالي لأنشطة تنظيم «داعش»: أولهما، يتعلق بمصادر تمويل التنظيم. والثاني، يتعلق بكيفية إنفاق التنظيم أمواله، وبالنسبة إلى مصادر التنظيم، فإن إجمالي عدد سكان المناطق التي يسيطر عليها «داعش»، في سوريا والعراق، يقدر بنحو 8 ملايين نسمة، وهذا يعني أن التنظيم قادر على تحصيل إيرادات واسعة، من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الاقتصادية لهؤلاء السكان، من زراعة وصناعة وحرف يدوية وتجارة وغيرها، بالإضافة إلى الرسوم التي يمكنه فرضها على الخدمات والمرافق المقدمة إليهم. إلى جانب ذلك، فيإمكان التنظيم جمع تبرعات كبيرة من مؤيديه من هؤلاء السكان ومما يتلقونه من تحويلات مالية من الخارج.

بالإضافة إلى سطوه على المؤسسات الحكومية في المناطق الواقعة تحت سيطرته. وقد حصل التنظيم كذلك على مبالغ تقدر بنحو 40 مليون دولار، كحصيلة لأموال الفدية التي يحصل عليها للإفراج عن المختطفين الذين بحوزته.

أما بالنسبة إلى كيفية إنفاق «داعش» لأمواله، فعلى غرار ما تقوم به الدول، أعلن التنظيم موازنة مالية لعام 2015، تبلغ قيمتها مليار دولار، بفائض يقدر بنحو 250 مليون دولار، وقد أعلن التنظيم أن هذه الموازنة ستوزع مناصفة، ليذهب نصفها إلى المناطق التي تقع تحت سيطرته في سوريا، والنصف الآخر إلى المناطق الأخرى في العراق، على أن يخصص معظمها لتمويل المعارك الحربية التي يخوضها التنظيم.

ووفق التقديرات المتواترة حول أعداد مقاتلي التنظيم، التي تتراوح ما بين 31 ألف مقاتل، وفق «وكالة الاستخبارات الأمريكية» و200 ألف مقاتل، وفق تقديرات صادرة عن صحيفة «الإنديبننت» البريطانية، ومع الأخذ في الاعتبار أن التنظيم يمنح مقاتليه رواتب شهرية ما بين 500 و600 دولار مقاتل، وفق البيانات المتاحة، فهذا يعني أن بند رواتب المقاتلين يستحوذ على ما بين 186 ألف دولار في حده الأدنى، ونحو 1.44 مليار دولار في حده الأعلى، أو ما بين 9% و 72% من إجمالي الموازنة.

ومن خلال سيطرة «داعش» على تلك المساحات الشاسعة في سوريا والعراق، فقد وقع تحت سيطرته نحو 8 حقول نفط وغاز طبيعي في سوريا، يتراوح إنتاجها ما بين 30,000 و70,000 برميل نفط يومياً، ويبيع التنظيم هذا النفط بأسعار تتراوح ما بين 26 و35 دولاراً للبرميل، وذلك يعني أن إيراداته من بيع النفط من الحقول السورية تتراوح ما بين 780 ألف دولار و2.4 مليون دولار في اليوم الواحد.

وبالنسبة إلى المناطق العراقية الواقعة تحت سيطرة «داعش» فهي تحتوي على حقول نفطية تنتج نحو 40 ألف برميل يومياً، يتم بيعها بأسعار تبلغ نحو 25 دولاراً للبرميل، ما يعني أن التنظيم يحصل على نحو مليون دولار يومياً كإيرادات نفطية من الحقول العراقية. وبذلك فإن الحصيلة الإجمالية لـ «داعش»، جراء بيعه للنفط من سوريا والعراق، تتراوح ما بين 1.78 و3.4 مليون دولار يومياً، أو ما يقدر بنحو 650 مليون دولار و1.25 مليار دولار سنوياً.

كما يقوم التنظيم بعمليات سطو على المصارف، حيث بلغ عدد المصارف التي سطا عليها حتى الآن نحو 62 مصرفاً، هذا

موقف الرئيس الأمريكي القادم من اتفاق نووي مع إيران.. جدل حول حدود السلطات

أعد كل من بيتر بايكر وستيفن إرلانجر تقريراً نشرته صحيفه «نيويورك تايمز»، أشارا فيه إلى أن الرئيس باراك أوباما يريد إبرام اتفاق نووي مع إيران يدوم لما لا يقل عن 10 سنوات، ولكن التحرك الأخير لأعضاء «مجلس الشيوخ» من الجمهوريين أثار شكوكاً حول قدرة هذا الاتفاق على البقاء حتى لـ 22 شهراً.

وتجاهلت إيران في البداية هذا التهديد، الذي وصفه وزير خارجيتها محمد جواد ظريف بأنه مجرد «حيلة دعائية» تفتقر إلى أي تأثير قانوني. ولكن حميد أبو طالب، وهو أحد أبرز مساعدي الرئيس حسن روحاني، أصدر بياناً يحث على أخذ تدخّل الكونجرس في المفاوضات على محمل الجد. وأكد بعض المحللين أن الخطاب يعزز موقف المتشددين الإيرانيين ويمكنهم من إلقاء اللوم على النواب الأمريكيين حال فشل المحادثات، حتى إذا جاء ذلك بسبب تمسك إيران بموقف متشدد عند التفاوض وراء الأبواب المغلقة.

ويشير التقرير إلى أن النقاش أوضح كيف يحرص الرؤساء الأمريكيون في العصر الحديث على استخدام سلطتهم التنفيذية لإبرام اتفاقات مع الدول الأجنبية بقدر حرصهم على توسيع سلطات إعلان الحرب. فبينما ينص الدستور الأمريكي على ضرورة الحصول على موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ قبل التصديق على أي معاهدة،

غالباً ما يتجاوز الرؤساء ذلك عن طريق التفاوض على ما يسمى «الاتفاقات التنفيذية» مع نظرائهم الأجانب. ففي عام 2008، على سبيل المثال، وقّع بوش اتفاقاً مع العراق يسمح للقوات الأمريكية بالبقاء هناك حتى نهاية عام 2011. واعترض أوباما، الذي كان حينها عضواً في مجلس الشيوخ، وديمقراطيون آخرون على هذا الاتفاق. وقال أوباما حينذاك إن «فكرة قيام الرئيس بوش بتقييد يدي الرئيس القادم بطريقة ما تتناقض، كما أعتقد، مع مبادئنا الديمقراطية».

ويشير التقرير إلى أن الوضع قد انقلب الآن رأساً على عقب؛ حيث ينتقد الجمهوريون الذين دعموا بوش سابقاً مفاوضات الرئيس أوباما مع إيران، في حين يسعى أوباما إلى تأكيد سلطته كرئيس له حرية التصرف.

وأضاف التقرير أنه في خطاب وُجّه إلى إيران يتناقض مع البروتوكول المتعارف عليه، ألمح 46 عضواً في «مجلس الشيوخ» إلى أن الرئيس الأمريكي القادم سيكون قادراً على إلغاء مثل هذا الاتفاق بعد مغادرة أوباما لمنصبه في يناير من عام 2017. وبرغم صحة هذا الاقتراح وقدرة أي رئيس جديد على التخلي عن الالتزامات التي ورثها عن سلفه، فإن هذا سيشكل خرقاً استثنائياً للأعراف حرص معظم الرؤساء الأمريكيين على تجنبه. فمن الناحية العملية، لا يمضي الرؤساء بشكل عام إلى إلغاء الاتفاقات الدولية لأن هذا قد يقوض سائر سياساتهم الخارجية أو ينفّر الحلفاء أو قد يصنع سابقة مكروهة.

وينقل التقرير عن جون بيلينجر، الذي شغل منصب رئيس هيئة في مجلس الأمن القومي وفيما بعد وزارة الخارجية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، قوله إن الرئيس يتمتع بالقدرة على انتهاك أي اتفاق دولي مع بلد آخر، لكن لا يقدم

كثيرون على القيام بذلك. ويشير التقرير إلى أن الخطاب، الذي بعثه أعضاء «مجلس الشيوخ» رداً على القول بأن الاتفاق الذي يؤيده أوباما سيرك إيران قادرة على بناء أسلحة نووية في نهاية المطاف، أثار جدلاً حاداً حول الحدود الفاصلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على صعيد السياسة الخارجية. فبينما أكد الجمهوريون القيود التي ستفرض على أي اتفاق يبرمه الرئيس دون عرضه على الكونجرس، أعرب حلفاء «البيت الأبيض» عن غضب شديد إزاء تدخّل الجمهوريين في مثل هذه المفاوضات الحساسة.

ويبدو أن الهدف من الخطاب هو زرع الشك بين القادة الإيرانيين حول التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالشروط التي يقدمها الرئيس أوباما، ومن ثم ربما عرقلة المحادثات.



ثلاثة تساؤلات أساسية بشأن الاتفاق النووي النهائي مع إيران

أشارت شارون سكاوسوني مديرة «برنامج منع الانتشار النووي» في «معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية» في مقالها في موقع المركز إلى أن الرسالة التي بعث بها أعضاء جمهوريون في «الكونجرس» الأمريكي إلى إيران تثير العديد من التساؤلات.



وطرحت الكاتبة ثلاثة تساؤلات، هي: هل ستتم المصادقة على الاتفاق النووي من جانب الرئيس؟ أم سيصادق عليه «مجلس الشيوخ»؟ وهل هو بحاجة إلى قرار من «مجلس الأمن الدولي»؟

السؤال الأول: هل يتطلب الاتفاق النووي

النهائي توقيع اتفاقية؟

عاجت الأسلحة النووية أم لا) غالباً ما تتضمن جداول زمنية وأنظمة للتحقق، وأحياناً لا تتضمن ذلك. وفيما يتعلق بإيران فإنه بالنظر إلى تاريخها الطويل في إخفاء تفاصيل أنشطتها النووية، فمن المرجح أن يصر الشركاء الغربيون على التدابير التي من شأنها أن تكشف مدى التزامها بتعهداتها. وقد اقترح بعض المراقبين وجوب تخلي إيران عن أصولها النووية للمجتمع الدولي من أجل التيقن من عدم امتلاكها لبرنامج أسلحة نووية. وفي الوقت الذي يعتبر فيه بناء الثقة بشأن نيات إيران وتعاملها مع المجتمع الدولي ضرورياً للغاية، فإنه من غير المرجح تفكيك برنامجها بالكامل.

الإجابة: لا؛ لأن الاتفاق قيد المناقشة من جانب مجموعة (1+5) مع إيران يهدف في الأساس إلى تقديم الضمانات بأن «البرنامج النووي الإيراني» هو لأغراض مدنية بحتة وذو استخدامات سلمية. وهذه ليست معاهدة للحد من التسليح لأنها لا تعالج موضوع الأسلحة، فبينما هناك دليل على أن إيران منخرطة في نشاطات التسليح النووي، لا يوجد هناك دليل على أن إيران تمتلك حالياً أسلحة نووية. وبما أن إيران دولة طرف في «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية» وقامت بتوقيعها، فإنها ملزمة بعدم صناعة أسلحة نووية أو حيازتها أو الحصول عليها. ومن المنتظر أن يفرض الاتفاق قيد المناقشة، شروطاً على إيران بالإضافة إلى الشروط الحالية مثل (مراقبة وسائل السلامة ورفع التقارير) باعتبارها طرفاً في «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية». وبحسب التصريحات الصادرة عن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، فإن خطة العمل المشتركة لن تكون اتفاقاً ثنائياً مع الولايات المتحدة، وإنما تشمل مجموعة (1+5) وإيران. ونقلت الصحافة عنه قوله إن الخطة سيتم إقرارها من خلال استصدار قرار من «مجلس الأمن».

السؤال الثالث: ما نوعية القيود التي يرجح

أن يتضمنها الاتفاق النهائي؟

الإجابة: قطع البرنامج النووي الإيراني دورة الوقود النووي بكاملها تقريباً باستثناء إعادة المعالجة (فصل الوقود النووي المشع) والتخلص من النفايات، لكن العناصر الأكثر حساسية تتمثل في منشآت التخصيب (ناتنز، وفوردو)، التي تدعمها منشآت للبحوث والتطوير والتصنيع، ومفاعل «أراك» قيد الإنشاء للأبحاث. وتعتبر منشآت التخصيب ومفاعل «أراك» حساسة نظراً إلى قدرتها على إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها إما لأغراض سلمية وإما لصنع سلاح نووي. وترى الكاتبة أن القيود التي يجري بحثها تشمل عدد أجهزة الطرد المركزي المسموح بتشغيلها ومدى تقدمها، لكن القضية الأكبر هي المدة التي سيستغرقها الاتفاق في الحفاظ على القيود بشأن برنامج إيران النووي.

السؤال الثاني: هل يمكن التحقق من الاتفاقيات

التي تعتبر معاهدات؟

الإجابة: إن ذلك ممكن، لكنه يعتمد على مجموعة من العوامل. إن التحقق المناسب حسب معظم الخبراء هو الذي يعطي التحذير ويكشف عن أي انتهاك للالتزامات في الوقت المناسب. وتقول الكاتبة إن المعاهدات (سواء

النفط ينخفض 9% في أسبوع

أمس، بعد أن حذرت «وكالة الطاقة الدولية» -التي تقدم المشورة للدول الصناعية بشأن الطاقة- من أن تخمة المعروض في أسواق النفط العالمية تتزايد وأن الولايات المتحدة ربما لن تجد قريباً خزانات فارغة لتخزين النفط الخام. ويشعر بعض المتعاملين بقلق أيضاً من احتمال توصل إيران إلى اتفاق نووي أولي مع القوى العالمية بحلول نهاية مارس الجاري واتفاق نهائي بحلول يونيو المقبل، ما قد ينهي العقوبات على طهران ويمكنها من تصدير المزيد من النفط الخام الذي سيضغط بدوره على الأسعار.



هبطت أسعار النفط العالمية، أمس، موسعة خسائرها على مدى أسبوع إلى 9% مع تضررها من عودة الدولار للصعود وتحذير «وكالة الطاقة الدولية» من أن تخمة المعروض النفطي تتزايد. وفشلت بيانات تظهر هبوطاً حاداً في عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة في حفز السوق. وسجل الدولار مجدداً أعلى مستوى له في نحو 12 عاماً ما يرفع تكلفة النفط وغيرها من السلع المقومة بالعملة الأمريكية على المستثمرين من حائزي العملات الأخرى. وبدأ النفط على انخفاض،



الدولار يسجل أعلى مستوى في 12 عاماً

استأنف الدولار مسيرته الصعودية، أمس، مدعوماً بموجة مشتريات وسط تزايد التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيرفع قريباً أسعار الفائدة. ولم يكن لبيانات مخيبة للأمال بشأن التضخم وثقة المستهلكين في الولايات المتحدة تأثير يذكر في وقف تقدم العملة الخضراء. وصعد مؤشر الدولار الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات رئيسية 0.75% إلى 100.180 منهياً الأسبوع على مكاسب تزيد على 2%. ودفع تباين مسار السياسة النقدية في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو العملة الأوروبية إلى الهبوط في أثناء التعاملات بأكثر من 1.6% إلى 1.0462 دولار وهو أدنى مستوى لها في 12 عاماً قبل أن تتعافى قليلاً إلى 1.0490 دولار في أواخر التعاملات في سوق نيويورك. وهبط الجنيه الأسترليني في أثناء الجلسة بأكثر من 1% إلى 1.4697 دولار وهو أضعف مستوى له في نحو خمس سنوات موسعاً خسائره على مدى الأسبوعين الماضيين إلى 4.5%.

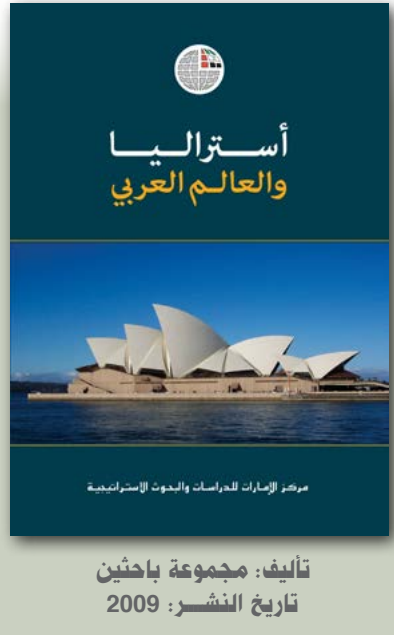
مصر تخطط لبناء عاصمة إدارية جديدة

قال وزير الإسكان المصري مصطفى مدبولي، أمس، إن مصر تخطط لبناء عاصمة إدارية جديدة شرق العاصمة القاهرة في غضون خمس إلى سبع سنوات بتكلفة 45 مليار دولار، معلناً المشروع في أثناء مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد المصري، في منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر. وقال مدبولي إن الهدف يتضمن بناء 1.1 مليون وحدة سكنية. وأضاف قائلاً «نحن نتكلم عن عاصمة عالمية»، كما قال إن العاصمة الجديدة التي من المخطط أن تكون في حجم سنغافورة ستضم مقار حكومية وبعثات دبلوماسية ووحدات سكنية في المنطقة الواقعة بين القاهرة ومدينة السويس والعين السخنة، وإن عدد سكان القاهرة الكبرى -الذي يقدر حالياً بنحو 20 مليون نسمة- من المتوقع أن يتضاعف خلال 40 عاماً. وسيشمل المشروع مطاراً و90 كيلومتراً مربعاً من حقول الطاقة الشمسية. ولم يذكر مدبولي كيف سيؤثر المشروع في القاهرة إحدى أقدم مدن العالم وأشدها ازدحاماً. وتم إعلان سلسلة مشروعات كبرى تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتوفير وظائف جديدة.



أستراليا والعالم العربي

جهة، وبين الحكومة وقطاعات الأعمال من جهة ثانية. كما تعمل غرفة التجارة والصناعة الأسترالية-العربية على تذليل أي سوء محتمل للفهم بين أستراليا والشرق الأوسط فيما يتعلق بالمسائل التجارية، بالإضافة إلى المساعدة في تحديد فرص الأعمال للشركات العربية والأسترالية. ومن اللافت للنظر أن النشاطات الاجتماعية التي ينظر إليها على أنها «أسترالية» أساساً، مثل كرة القدم ذات القواعد الأسترالية، والكريكيت، وحفلات الشواء في الهواء الطلق، دخلت حيز الاستخدام التجاري من قبل المنظمات العربية لما فيه خير الطرفين؛ ولا أدل على ذلك من رعاية



لم يعد بُعد القارة الأسترالية جغرافياً حاجزاً يعرقل تطوير الصلات الاستراتيجية والتجارية المهمة بين أستراليا والدول الصديقة في الشرق الأوسط. فدور أستراليا المتزايد الأهمية في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، وجلبها في الشرق الأوسط، أضاف دينامية جديدة أيضاً إلى تطوير ميادين التعاون التي تعكس العلاقة المتقلبة بين كانبيرا والحكومات العربية، وذلك مع اكتساب مسائل إمدادات الطاقة، والأمن القومي، وفرص التجارة والسياحة المتزايدة المزيد من الزخم.

يضم الكتاب مجموعة قيّمة من الأوراق التي تم طرحها في الندوة التي استضافها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في يومي 17-18 ديسمبر 2008 في أبوظبي، التي جاءت بعنوان «أستراليا والعالم العربي»، حيث نتعرف من خلالها على الكيفية التي تطوّرت بها العلاقات بين أستراليا والعالم العربي؛ ومواضع تلاقي مصالحهما المشتركة وتباعدها؛ وصناعة التبادل الثقافي عبر التعليم والسياحة المتنامية؛ واندماج المسلمين في المجتمع الأسترالي وإسهامهم في تعددية البلاد الثقافية؛ والجهاز الأمني الجديد الذي يتطور استراتيجياً وعسكرياً بين أستراليا، ونيوزيلندا، وشتى الدول العربية؛ ودور أستراليا التاريخي وأسلوبها فيما يتعلق بمسألة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

شركتي «طيران الإمارات» و«الاتحاد للطيران» للفعاليات الرياضية الرئيسية، بالإضافة إلى المناسبات الاجتماعية المهمة مثل سباق كأس ملبورن للخيول.

ويتناول الكتاب أيضاً العلاقات التجارية بين أستراليا ودول الخليج ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، مستعرضاً خلفيات مفاوضات أستراليا ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2005، للتوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الآن السوق التجارية الضخمة الثانية في الشرق الأوسط ووجهة الخدمات الأضخم. كما تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً سوق أستراليا الضخمة الثالثة للتعليم في الشرق الأوسط. كما أن ثلث سياح الشرق الأوسط إلى أستراليا هم من دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويشير الكتاب إلى أن قطاع التعليم يعد من أبرز العلاقات التجارية الناجحة بين أستراليا ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومن بين الأمثلة على هذا التعاون: اعتماد النموذج التعليمي المطبق في المدارس الفيكتورية في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والصلات بين جامعة موناخ وكل من جامعة أبوظبي، وكليات التقنية العليا، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الشارقة؛ والصلات التي تقيمها جامعة ديكن مع الخريجين الجامعيين الإماراتيين المؤهلين بالشكل المناسب والراغبين في استكمال دراساتهم البحثية.

في البداية يستعرض الكتاب العلاقة بين منطقة الخليج العربي وأستراليا ولاسيما في مجال الطاقة، من ناحية المنظور الأسترالي لأمن الطاقة، الذي يتوافق منظور معظم الدول المتقدمة نفسه، فنظراً إلى أن منطقة الخليج تعدّ أكبر مصدر للهيدروكربونات في العالم، يبقى استقرار هذه المنطقة هدفاً بارزاً تتبناه كانبيرا في رؤيتها الدبلوماسية للشرق الأوسط حيال حماية الاقتصاد العالمي.

وعن الوجود العربي في أستراليا يشير الكتاب إلى أنه في مدن أستراليا الرئيسية اليوم ما يزيد على عشرة ممثلين رسميين مقيمين من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ما يتيح وسيلة للحوار على مستويات الحكومة كافة من